

صفحة الدراسات في «البناء»، أنشئت لتكون مساحة للابحاث العلمية المتعلقة بشتى المواضيع ذات الصلة في قضايا الأمة والعالم العربي.

وهي إذ تتسع لمثل هذه الدراسات تبقى مجالاً مفتوحاً للحوار وطرح الإشكاليات الفكرية

## البناء

والسياسية وغيرها، تنشيطاً لدور الثقافة في الصيرورة الاجتماعية.
علماً أن الآراء التي ترد على مساحة الصفحة تعبر عن رأي أصحابها وليست بالضرورة مطابقة لقناعات الصحيفة.

إلا أنه انطلاقاً من القناعة الراسخة بضرورة خلق حوار فكري حول القضايا والإشكاليات كافة وما

# الدولة ومكوّنات المجتمع القطري تفاعلات التهميش السياسي -الاجتماعي

(ورقة قدمت إلى المؤتمر القومي العربي الدورة 26 المنعقدة في بيروت في 2-3 حزيران 2015)

.د. **سائين عساف**

### الإسلام السياسي

الدولة القطرية الواحدة والمركزية الصلبة قبل التحولات الحاصلة في الوطن العربي: (العراق – سورية – مصر – الجزائر – اليمن)، بدأت تشهد حركات احتجاجية متنامية طابعها فنوي مذهبي وإنتي، جاءها الإسلام السياسي فمُحقّ الإنقسامات بين مكوّناتها ورُسّخ فروقات بنوية وثقافية حادة. الإسلام السياسي كما تمارسه بعض الحركات هو حكماً إسلام مذهبي من شأنه تعميق الإنقسامات بين مكوّنات المجتمع القطري وفرض سلطة حاكمة فئوية وتغييب مفهوم الوطنية عن الدولة والمجتمع أفرادا وجماعات ما أوجد تناقضا بين الوطنية والإسلام. قبائل وطوائف وأعراق ومذاهب ولغات لم يستطع الإسلام كدين وثقافة بما له من قوّة تأثير أن ينجز تكاملها الوطني ما يثبت أن الدين ليس عاملاً توحيدياً بالضرورة بل له من يستقله لجعله عامل تفرقة. منظومة القيم العربية والإسلامية تعرّضت لإختراقات واسعة بفعل العولمة الثقافية ما أفقد المجتمعات العربية منعنتها في صراع الهويات الحضارية.

### غياب دولة الحقّ وحكم القانون

فقدان التجانس الاجتماعي له آليات ضبط وعلى رأسها القوانين العادلة التي تضمنها دولة الحق وشبكة علاقات إنسانية ومصالح ومنظومة قيم وعادات تبسط التوازن والتكامل بين مكوّنات المجتمع. الدولة القطرية لم تعرف حكم القانون العادل ما انعكس سلبا على شبكة العلاقات ومنظومة القيم. الدولة القطرية بفضل أنظمة الاستبداد والحكم الفئوي فشلت في تحقيق التكامل الوطني. السلطة المركزية المطلقة والمتفوّلة توظف مؤسسات الدولة لحسابها الخاص وتمنع مؤسسات المجتمع من تشكيل السلطة البديلة. هنا المجال العام يتحوّل إلى ملكية خاصة يتصرّف بها الحاكم كيفما شاء. التناقض بين الدولة/ السلطة الاستبدادية والمجتمع من أهمّ الديناميات التاريخية الفاعلة في انهيار الدولة القطرية.

### عدم الكفاءة في إدارة التّنوع والتعدّد

التعددية في المجتمعات القطرية ليست مفتعلة بل هي من طبيعة تكوينية وجوبية. تكون مصدر قوّة وغنى ثقافي وحضاري وتماسك وطني في دولة تحسن إدارة التعدّد أو التّنوع وتكون مصدر نزاع وتفكك في دولة نظام حكمها لا يعترف بالتعدّد والمشاركة كما كانت عليه أنظمة الحكم في الدولة القطرية. بعض هذه الأنظمة راهن على نجاحه في خلق انمماجات أو اضهارات مصنّعة سرعان ما اكتشف زورها فتصدّعت فور ضعف الأنظمة وأنهايرها.

### مجتمع أهلي لا مدني

غلبة معايير المجتمع الأهلي على معايير المجتمع المدني مسألة سهل رصدھا في المجتمعات القطرية آخذاً بالاعتبار التفاوت النسبي بين مجتمع وآخر. المجتمع الأهلي مفكك بطبيعة تكوينه والمجتمع المدني يقوم على فرضية التماسك بشرط الاستقلال عن السلطة والتمتع بثقافة مقاومة التوظيف والتمويل الخارجي. إن بعض التجارب (خصوصاً في مصر لبنان) لا تؤثّر إلى إمكان التعويل على مؤسسات المجتمع المدني بلورة متحد اجتماعي فاعل وقادر على بناء دولة متماسكة.

### الدولة ومكوّنات المجتمع القطري...

### تفاعلات التهميش السياسي -الاجتماعي

انعدام مفهوم المواطنة في تحديد علاقة الدولة بالمواطنين وعلاقة المواطنين ببعضهم البعض، ظاهرة تكاد تكون عامة في مجمل الدول العربية، وهو أحد أهمّ عوامل عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي فيها، فالتهميش باشكاله كافة خصوصا التهميش السياسي وإلغاء الحقّ في المشاركة بفعل تحكم العوامل الإيديولوجية بالسلطة أيّا كان شكلها أو عقيدتها لعدم اعترافها أصلا بتعددية المكوّنات السياسية في المجتمعات العربية إذ أنّ الفكرة الاندماجية (كما كانت عند التّيار القومي) أو السلطوية المطلقة (كما هي عند الحاكم الفرد) كانت هي المسيطرة على المنهجين الفكري والعلمي، ما أشعر ببيئات الإسلام السياسي وبيئات الشباب العربي الليبرالي بغنى المستهدفة من هذين التهميش وإلغاء الحق في المشاركة. هذا اللتل البنوي في تركيب السلطة الوطنية مشدودا إلى ختل بنوي آخر من طبيعة اجتماعية بطيئة رافق الدولة القطرية حتى انهيارها أو حتى وصولها إلى شفير انهيار أو هي في طريق إليه بفضل ما أنتجه من هويات وطنية متقوصة ومتصامدة.

بدأت تفاعلات التهميش السياسي - الاجتماعي باحتجاجات قابلة للاستيعاب فتمكّنت منها السلطات القائمة وفق تدابير خاصة تراوحت بين حدّي القمع والاستجابة.

في السنوات الأربع من عمر «الربيع العربي»، تحوّلت تفاعلات التهميش إلى «ثورة» قادتها في البداية حركات شبابية متحرّرة وطنية نزوية عربية وحدوية سيادية حضارية سلمية ثمّ التحقت بها واستغلّتها تنظيمات إسلامية بدعم خارجي أميركي - غربي. تركي واضح وفق أجندات تقود إلى تسلّم السلطة في غير قطر عربي.

في مصر واجهتها ثورة شعبية مضادة حظيت بدعم الجيش المصري. في تونس دخلت في ائتلاف حاكم لتدمير المرحلة الانتقالية. في سورية انكفأت لمصلحة تنظيمات إسلامية مسلحة. في اليمن تحوّلت إلى ثورة حوثيّة. في ليبيا تحوّلت من أطلسية إلى قبلية. -إسلامية إلى حروب مركبة. أمّا في البحرين فالقيادات الشعبية تقود حركات الاحتجاج والتظاهر.

كيف لهذه التفاعلات أن تعود إلى المسار الطبيعي «للثورة الشعبية» التي بشرت بإطالة«الربيع العربي» وحالها انتهى إلى ما انتهى إليه من تدمير وفوضى واختراب ما أدخل الدولة القطرية في مصير مجهول.

لقد عملت التداخلات الخارجية الدولية والإقليمية على تغذية التفاعلات الضديّة في المجتمعات العربية باسم العدالة وإنصاف الطوائف والقوميات وإقامة الأنظمة الديمقراطية، فعصمت العنف والإرهاب وأغترقتها في الحروب الأهلية فاصاب التفكك بعض الدول العربية قاعدت تركيبها على أساس طائفي (لبنان) أو على أساس طائفي-إنتي (العراق) أو على أساس ديني (السودان)، ما يعني أن الدول المرشحة للتفكك سيعاد تركيبها وفق هذه النماذج، ما يعني تاليا أن الوحدات الوطنية



السودان بعد تقسيمه

أكثرها، والتي تفرض نفسها على صاحب القرار والمتفقد وقادة الرأي والمواطن في أي موقع كان، كانت صفحة الدراسات في «البناء» هي الترجمة العملية لهذه القناعة. أمّلين أن تشكل هذه الصفحة مساحة فكرية .سياسية تعنى بيهوم الوطن والمواطن، تدرس الحاضر لترسم المستقبل.

## 3 / 4

أبواب حرب أهلية وعرضته لحرب تشنّها عليه قوى التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية. الوضع الراهن في اليمن ينذر بمزيد من التفكك وانهيار الدولة وليس أمام اليمنيين سوى خيارين إمّا العودة إلى الحوار بإشراف الأمم المتّحدة والتفاهم على إعادة تركيب الدولة ونظامها السياسي وإقامة سلطة شرعية تمثيلية وأمّا الدخول في حرب أهليّة معقدة التركيب والولاءات والأهداف يستحيل معها اجتناب مغامرات التقسيم والانفصال.

مخرجات مؤتمر الحوار الوطني واتفاق السلم والشراكة يؤكّدان حق الشعب اليمني بمكوّناته السياسية والاجتماعية والثقافية كافة في العودة إلى الحوار والتصدي لما يهدد وحدة اليمن وأمنه واستقراره وتماسكه في وجه المؤامرات الخارجية التي تريد الزج باليمن في حروب أهلية.

وحدة اليمن لن تتحقق بدون تسوية سلمية والعودة إلى طاوله الحوار وإشراك جميع القوى في العملية السياسية.

### ليبيا

«الربيع الأطلسي» دمر ليبيا نظاماً ودولة وقادها إلى احتمالات السقوط النهائي. القوى السياسية مفتتة. الثروة منهوبة والاقتصاد ينزف. والشعب الليبي يبدو أنه العدو الأكبر لنفسه. سلطة حكومية لا سيادة لها وجيش ليبي يقاتل لتنظيم الدولة الإسلامية وحوار لتسوية شاملة على قاعدة الوحدة الوطنية مؤشرات نجاحه تبدو ضئيلة: صراعات بين القبائل، صراعات بين قوى الثورة، بين عرب وأفارقة، بين سلفيين جهاديين والجيش الليبي.

### السعودية

السعودية ليست في مأمن من تفاعلات (الحرب على اليمن وفية)، وليست في مأمن من تفاعلات الحروب في العراق وبلاد الشام فاستقرار نظام الحكم فيها العائد أصلا إلى قوّة اقتصادها يواجه تحديات تاتيها من خارج حدودها لتجد في الداخل ما يحذ ويضعف إمكان التصدي لها: الفجوات التي هي على اتساع مطرد بين الطبقات الاجتماعية، الحراك الشيعي في المنطقة الشرقية قد يخرج عن «الطاعة» إلى الثورة في حال لقي الدعم الكافي من إيران على شاكلة ما هو قائم في اليمن والبحرين، الدوات الليبرالية الأخذة في التصعيد خصوصا لجهة حقوق المرأة والتعبير السياسي. زد إلى كلّ ذلك الخلافات البيئية التي قد تنشأ داخل الجبل الثالث للعائلة الحاكمة. هذا لا يعني بالطبع أنّ النظام السعودي مهّد بالسقوط ولكنه سيرتكب باطلبع نتيجة الحرب التي يقودها في اليمن والحروب الدائرة في جواره ما لم يعدد إلى وقفها والإسهام الفعلي في إنهائها وإيجاد الحلول السلمية التي تؤمّن الاستقرار الإقليمي الشامل.

ما أزدنا قوله هو أنّ معادلة سقوط النظام وتفكك الدولة صحيحة حتى في الدول العربية المستقرّة التي لم تصبها تداعيات «الربيع العربي».

### الدولة القطرية وصيغ الحكم القومي - جدلية الانهيار

إنّ أخطر ما يواجه مشروع الوحدة العربية هذا السؤال: لماذا انهيار الدولة القطرية (أو ملامحه) أصاب الدول التي قامت فيها صيغ الحكم القومي كالعراق وسورية والسودان واليمن ومصر والجزائر؟

صيغ الحكم القومي للدولة القطرية انهارت وبانهيارها انهارت الدولة أو هي فقدت تماسكها الداخلي. من يتحمّل المسؤولية؟ صيغ الحكم القومي أو بنية المجتمع القطري؟ سوء إدارة أم عطب في الصيغة؟ أم عدم التزام الفكر القومي أم عدم صلاحية هذا الفكر للتطبيق في الواقع القطري؟ نسال وقد تتعدّد الإجابات بتعدّد وجهات النظر عند أصحاب الفكر القومي وعند خصومه إنمّا الثابت واقعياً أنّهما معا (الصيغة والدولة) في جدلية انهيار متبادل. الإيديولوجيا القومية القائمة على فكرة الوحدة لم تهزم وهي تغطي مساحة الوطن العربي.

الأحزاب والحركات القومية التي حكمت باسمها لم تتمكّن من تغطية ما يتجاوز حدود دولتها القطرية فارتبّت إلى الداخل القطري وصرفتها عن مشروع الوحدة العربية موجبات تثبيت سلطتها في مجتمعات معقدة التركيب ومتعدّدة الانتماءات الما فوق الزمان ووطنية (الانتماء الديني والانتماء العشائري فضلاً عن الإنتني) وما يرافقها من نزاعات متناضلة في بنياتها الفكرية والعقيدية والقيمية فاستخدمت «عنف الدولة» تحت عمن حماية الوحدة والسلام الأهلي. العنف يستجّر العنف في مجتمعات لا تنطبق عليها مواصفات المجتمع السياسي ما أدّى إلى عسكرة الأنظمة وقيام سلطة الاستبداد المطلق.

التفاعلات الضديّة في المجتمع القطري والعربي عموماً يقوّيها تياران: التّيار القومي بمكوّناته كافة والتّيار الديني بمكوّناته كافة على الرّغم من محاولات التنسيق والتعاون التي قامت بها مكوّنات من الطرفين. مثال تلك التفاعلات الأظهر ما حصل منها والحاصل إمّا في مصر وسورية منذ عهدي الرئيسين جمال عبد

الناصر وحافظ الأسد امتدادا حتى اليوم.

بهذا المعنى بنية المجتمع القطري لا تتقلّب بسهولة الصناعات الإيديولوجية الجاهزة والسفلية عليها من بنية ثقافية طموحة أو انقلابية على السائد. بالنظر إلى هذه المسألة المعقدة في العلاقة بين بنية المجتمع القطري وبنية الإيديولوجيا وصيغ ترجمتها إلى أنظمة حكم تمّت استدركات على المستويين العملي والنظري لإيجاد مساحة ائتلاف وتوافق أو مصالحة بين التّيار القومي من موقع السلطة والقيادة والتّيار الديني من موقع المعارضة، خفّت في إثرها حدّة التباينات ولكنها عادت وطلفت على سطح الواقع مع مجيء «الربيع العربي» على قاعدة أنّ «الإسلام هو الحلّ البديل».

ذهب البعض إلى تحميل صيغ الحكم القومي في الدول التي حكمتها مسؤولية التردّي السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعسكري والأمني وذهب البعض الآخر إلى أبعد من ذلك حين تجاوز صيغ الحكم واعتبر أن الإيديولوجيا القومية القائمة على فكرة الوحدة العربية تحمل في ذاتها عطبا تكوينيا بتخطيها مكوّنات المجتمعات والدول القطرية.

بسلح الديمقراطية ووجهت صيغ الحكم القومي. وفسلها في إدارة شؤون الدولة والمجتمع أعاد البعض إلى طبيعة الحكم الاستبدادي. هذا الرأي صحيح ولكنه لا يمتلك كل الحقيقة لأنّ قراءة خفية سوسيو- ثقافية في قاع المجتمعات القطرية تظهر كمّيّة التراكم التسلطي المنكّم بمفاصل الحياة العامة والمركون في أذهان القيمين عليها. هذه المقاربة العملية لا تبتغي تسويق الحكم الاستبدادي بل لتظهر أنّ السلطة من خارج الحكم لا تقلّ شراسة عن السلطة في الحكم.



ثورة 30 حزيران في مصر